Document: EB 2018/125/R.21
Item: 5(b)(1)
Date: 31 October 2018
Distribution: Public
Original: English

**A**

الاستثمار في السكان الريفيين

# محاضر الاجتماع الرابع
# لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

**مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي**

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

**Ruth Farrant**
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

**Jill Armstrong**
المديرة المؤقتة
شعبة سياسة العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2324 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.armstrong@ifad.org

**Lisandro Martin**
مدير
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

**Deirdre McGrenra**
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة
روما، 12 - 14 ديسمبر/كانون الأول 2018

**للعلم**

# محاضر الاجتماع الرابع لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

1- عقد الاجتماع الرابع لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال بتاريخ 20 سبتمبر/أيلول 2018؛ ويرد في هذه الوثيقة موجز للمناقشات التي جرت خلاله.

2- وسيتم تشاطر هذه المحاضر مع المجلس التنفيذي في دورته التالية، كما وافق عليها أعضاء المجموعة، كما أنها ستستخدم كأساس للتقرير الشفهي الذي ستدلي به رئيسة المجموعة.

**البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع**

3- حضر هذا الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من الأرجنتين (رئيسة المجموعة)، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإيطاليا، والكويت، والمملكة المتحدة. كما حضرها ممثلو الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي عن الصين، والجمهورية الدومينيكية، والمكسيك، جمهورية فنزويلا البوليفارية بصفة مراقبين. ومثّل الصندوق في هذا الاجتماع نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ونائب الرئيس المساعد، كبير المراقبين والموظفين الماليين في دائرة العمليات المالية؛ ومديرة شعبة خدمات الإدارة المالية؛ ومدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى، ومدير شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات بالإنابة؛ ومدير شعبة سياسة العمليات والنتائج بالإنابة، وسكرتيرة الصندوق بالإنابة؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

**البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال**

4- ضم جدول الأعمال المؤقت، الوارد في الوثيقة TFWG 2018/4/W.P.1، سبعة بنود هي التالية: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال: (أ) الإقراض المستند إلى النتائج في الصندوق، (ب) مسودة المبادئ التوجيهية والإجراءات المنقحة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، (ج) وضع المساعدة التقنية مستردة التكاليف وسبل المضي قدما؛ (4) المسودة الأولى لوثيقة إطار الانتقال؛ (5) عرض قدمته إدارة الصندوق عن تحويل نموذج عمل الصندوق وهيكليته المالية؛ (6) محاضر الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال؛ (7) مسائل أخرى.

5- اعتمدت مجموعة العمل جدول الأعمال، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه، وحسب ما أدلت به رئيسة المجموعة، فقد صادقت مجموعة العمل بالفعل على محاضر الاجتماع الثالث لمجموعة العمل (البند السادس من جدول الأعمال)، كما عرضت هذه المحاضر على الدورة الرابعة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي، وبالتالي فهي لا تتطلب أي مناقشة إضافية أثناء الاجتماع. بالإضافة إلى ذلك، فقد وافقت مجموعة العمل على تغيير ترتيب بعض البنود، وبالتالي فسيتم النظر في البند (5) قبل النظر في البند (3)، كما اقترحته الإدارة، وسيتم النظر في البند (3 (باء)) قبل البند (3 (أ))، كما طلب أحد أعضاء مجموعة العمل. ولا تنطوي إعادة الترتيب هذه على تعديل رسمي لجدول الأعمال.

**البند 5 من جدول الأعمال: عرض قدمته إدارة الصندوق عن تحويل نموذج عمل الصندوق وهيكليته المالية**

6- عقدت جلسة سريعة للأسئلة والأجوبة بما أن الإدارة قد قدمت هذا العرض بالفعل عدة مرات في منابر أخرى، علاوة على الدورة الرابعة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

7- وتم السعي للحصول على بعض الإيضاحات بشأن العمل الذي أجري على إطار الضوابط الداخلية، وبخاصة كيف يمكن للحد الأدنى من الضوابط التي سيطبقها الصندوق أن تشمل الحكومات أيضا، وفيما لو أن هنالك فرصة سانحة لتحسين أداء المشروعات من خلال خلق الاتساقات.

8- وقد تم إيضاح أن الموضوع المطروح للنقاش يتعلق بالإطار المؤسسي للضوابط الداخلية الذي لم يبدأ العمل عليه إلا مؤخرا، ومازال في مرحلة وضع الاستراتيجية. وعبّرت إدارة الصندوق عن استعدادها لتوفير تفاصيل إضافية بحلول منتصف عام 2019، ما أن يبدأ إجراء الأنشطة. كذلك تم تسليط الضوء على أن هذا الإطار هو للتنفيذ على المستوى المؤسسي، لأن هنالك بالفعل إطار قائم يستند إلى المخاطر لأغراض الإدارة المالية للمشروعات. وتم إيجاز العملية المطبقة على مستوى المشروعات.

**البند 3 من جدول الأعمال: اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال**

**(ب) مسودة المبادئ التوجيهية والإجراءات المنقحة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7 (4))**

9- رحب أعضاء المجموعة بالعرض الذي تقدمت به إدارة الصندوق، الذي تطرق إلى ما يلي: (1) العناصر الجديدة التي ستغطيها برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وهي: تقديرات الهشاشة، وتحليلات السيناريوهات، وأهداف التمويل المشترك والإدماج الاستراتيجي للأنشطة غير الإقراضية؛ (2) دورة حياة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وعملية الاستعراض؛ (3) الفوارق بين برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية.

10- وفيما يتعلق بالعناصر الجديدة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، أوضحت الإدارة أن تقديرات الهشاشة سترد في ملحق بوثيقة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وعبّر أعضاء المجموعة عن تقديرهم على وجه الخصوص لكيف يمكن لتحليلات السيناريوهات أن تساعد على فهم التغييرات المحتملة في السياقات القطرية، وبالتالي أن تؤدي إلى إعادة تقدير صلة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بها مع مرور الزمن.

11- وتم التأكيد على مواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع الأطر الإنمائية الأخرى، وبخاصة أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وفي حال استدعت الضرورة، يمكن أيضا خلق الانسجام بين الأطر الزمنية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع تلك قيد الإعداد بموجب أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة من خلال مذكرة استراتيجية قطرية، بهدف ردم الفجوة الزمنية. وأشار الأعضاء إلى أنه لا بد للسعي لتحقيق المواءمة أيضا مع الاستراتيجيات القطرية للمؤسسات المالية الدولية الأخرى، كلما كان ذلك ممكنا.

12- وأكد الأعضاء على الحاجة لاستعراض سنوي، نظرا لأن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ستكون بمثابة وثائق حية. وتم التأكيد على إجراء استعراض معمق لنتائج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مرة كل سنتين، كذلك سيتم إجراء عرض تحديث للوضع سنويا سنوي كجزء من عملية استعراض الحافظة. إضافة

إلى ذلك، وفي حال تغيرت الظروف والأولويات القطرية بصورة كبيرة مما يؤدي إلى انعدام الانسجام مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، يمكن لاستعراض نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أن يوصي بتصميم برنامج جديد بالكامل.

13- وأشار أعضاء المجموعة إلى أن الندوات غير الرسمية الخاصة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية ستكون أكثر فائدة في حال تمّت جدولتها في وقت أبكر مما كان عليه الوضع في السابق، وذلك للسماح بالوقت الكافي لإدراج التغذية الراجعة منها في الوثيقة المعروضة على المجلس التنفيذي. إضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على نشر ذخائر برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وإرسالها إلى جميع الأعضاء، مما من شأنه أن يمكنهم من العمل من خلال قنواتهم الخاصة لتعزيز ارساء الشراكات وتعبئة الموارد ضمن البلد المعني.

14- كذلك تم ايضاح الفوارق بين برامج الفرص الاستراتيجيات القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية، بما في ذلك فترة صلاحيتها. وتتميّز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية عادة بطول يتراوح بين ثلاث إلى ست سنوات، مع إمكانية التمديد لفترة أقصاها ثلاث سنوات، في حال عدم تصور أي تغيير في الأولويات القطرية أو الاستراتيجية القطرية. أما مذكرات الاستراتيجيات القطرية، فتستخدم للأوضاع الهشة والتي تتسم بالضعف، بما في ذلك خلال فترات الانتخابات. وتطبق لفترة سنتين كحد أقصى. وفي سياق المواءمة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية، تم الاتفاق على أن يستخدم الصندوق، كلما كان ذلك ممكنا، مذكرات الاستراتيجيات القطرية على المدى المتوسط، على أن يتم إعداد برنامج للفرص الاستراتيجية القطرية ما أن تجرى التقديرات. كذلك فقد تم إلغاء عتبة المخصصات للبلدان التي تعمل بموجب مذكرات استراتيجيات قطرية.

15- وتمت المصادقة على هذه الوثيقة مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي أثارها أعضاء المجموعة.

**(أ) الإقراض المستند إلى النتائج في الصندوق (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7(3))**

16- قدّمت إدارة الصندوق الاقتراح الوارد في الوثيقة TFWG 2018/4/W.P.2 الذي يتضمن التغذية الراجعة المتوفرة من أعضاء المجموعة في اجتماعها السابق. وقد عبّر أعضاء المجموعة عن تقديرهم لإدماج القضايا التي انبثقت عن مناقشاتهم السابقة في هذه الوثيقة.

17- وتمّ التأكيد مجددا على أهمية أن تكون هذه الأداة طوعية يقودها الطلب. وعلى نحو مشابه، سلط أعضاء المجموعة الضوء على أهمية القيام بتقدير معمق لملاءمة هذه الأداة فيما يتعلق بالحلول الإنمائية المتصورة، ومناسبتها للظروف القطرية، بهدف تعظيم احتمالية نجاحها.

18- كما سلّط أعضاء المجموعة أيضا الضوء على أهمية التصميم المشترك والاتفاق على المؤشرات المرتبطة بالصرف لتجنب النزاعات أثناء التنفيذ. وطلبوا تحديث الوثيقة لتعكس توفير القيادة الواضحة لإعداد مؤشرات مرتبطة بالصرف جيدة التصميم لضمان الفهم المشترك للأهداف التي سيتم التوصل إليها، وطرائق الدفع بحيث يتم التقليل من خطر عدم الصرف من جانب التجارب الريادية.

19- وتم إيضاح أنه سيتم تقدير مقترحات كل شعبة من الشعب الإقليمية على أساس كل حالة على حدة، كما سيتم استنباط الدروس المستفادة من المؤسسات المالية الدولية والمعايير التي تطبقها هذه المؤسسات وذلك بدعم من مستشارين رفيعي المستوى. علاوة على ذلك، أوضحت الإدارة أن الصندوق يقترح إجراء تجربة

ريادية لطيف واسع من الإقراض المستند إلى النتائج يتضمن على الأقل مكون أو مكونين من المشروعات الاستثمارية التي تمول بقروض والمصممة باستخدام المؤشرات المرتبطة بالصرف.

20- وتم التأكيد على أهمية إرساء الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية لأغراض الإقراض البرامجي المستند إلى النتائج مع الاعتراف بجدّة هذه الأداة، والجهود الإضافية الضرورية لتصميم مثل هذه العمليات. وفيما يتعلق ببناء قدرات الحكومات المنفذة، تضمن المقترح إمكانية التمويل المسبق في بعض الحالات إذا ما تم تصور ذلك في تصميم المشروع/البرنامج.

21- وفيما يتعلق بالطلب القطري، أعلمت إدارة الصندوق مجموعة العمل بأن المحادثات جارية مع عدة بلدان. كذلك فقد أشير أيضا إلى أنه، وعلى ضوء اقتراح الصندوق في حالة الإقراض البرامجي المستند إلى النتائج بتقديم تمويل مشترك لعمليات أكبر تبادر بها المؤسسات المالية الدولية الأخرى، ستقتصر الإمكانيات على ذخيرة مثل هذه العمليات، والتي تتصف بكونها محدودة إلى حد ما، نظرا لأن هذه الأداة تستخدم بصورة أكبر في قطاعي التعليم والصحة.

22- تمت المصادقة على الوثيقة، مع الآخذ بعين الاعتبارات الملاحظات التي أدلى بها أعضاء المجموعة.

**(ج) وضع المساعدة التقنية مستردة التكاليف وسبل المضي قدما (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7(5))**

23- قدمت الإدارة عرضا موجزا للعمل الذي أجراه الصندوق حتى تاريخه بشأن المساعدة التقنية مستردة التكاليف، وأكدت على دورها الحاسم في مظاهر تخصيص الموارد واستخدام الموارد في نموذج عمل الصندوق الجديد. وإضافة إلى ذلك، تم إيجاز عملية وضع المعايير المجراة على خلفية المؤسسات الأخرى بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة والمؤسسات المالية الدولية.

24- كما تم تسليط الضوء على الحاجة لأن تكون الميزة النسبية للصندوق على المؤسسات الأخرى أكثر وضوحا، مع الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من أن بعض الدول الأعضاء على معرفة بالصندوق وعمله، فإن العديد من الكيانات الوطنية لا علم بها الصندوق.

25- وأكد بعض الأعضاء على أهمية جعل الوثائق متاحة لمجموعة العمل في وقت يسبق الاجتماعات بمدة كافية. كذلك فقد تم الاتفاق على أن تعد إدارة الصندوق وثيقة يتم النظر فيها في الاجتماع المقبل للمجموعة المقرر يوم 8 أكتوبر/تشرين الأول، بغية استكمال المهام المنوطة بمجموعة العمل بناء على اختصاصاتها.

**البند 4 من جدول الأعمال: إطار الانتقال – المسودة الأولى**

26- شكرت مجموعة العمل الإدارة على التعديلات التي أدخلت على الوثيقة المعاد عرضها، بما في ذلك التعليقات التي توفرت في الاجتماع السابق وعلى المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق.

27- وتم التأكيد على أن الوثيقة بحاجة للتبسيط والترشيق. علاوة على ذلك، تم تسليط الضوء على أهمية الحوار وبخاصة بين إدارة الصندوق والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

28- وتساءل بعض الأعضاء عن إدراج أنشطة تتعلق بمواضيع تتعدى عام 2018، أي أنها من ناحية المبدأ تتعدى نطاق عمل مجموعة العمل هذه. تم الاتفاق على مناقشة سبل المضي قدما في الاجتماع الأخير

للمجموعة بتاريخ 29 أكتوبر/تشرين الأول، حيث سيقرر أعضاؤها، من بين جملة أمور أخرى، فيما لو أنهم سيدرجون الإشارة إلى نطاق العمل الذي سيتم بعد عام 2018.

**البند 7 من جدول الأعمال: مسائل أخرى**

29- لم ترد أي بنود أخرى للنظر فيها أثناء الاجتماع.